طرحه على جدول الاعمال عضو الكنيست « ابراهام ميلاميد » من المنذال ، حول موضوع حيازة الاسلحة . ومن الجدير بالذكر ان عضو الكنيست هذا يستنكر تشجيع المدنيين جميعهم على اقتناء الاسلحة . (ر١٠١٠ ٧٤/٥/٢٨) .

اعدام الفدائيين

في محاولة لاعادة التوازن النفسي ، وفي ظل الحالة العصبية الشديدة التي عصفت بأعمدة المجتمع الاسرائيلي عقب عملية معلوت ، قام المستوطنون الصهاينة بالمطالبة باعدام الفدائيين . وقد سار في هذا الخط غير المتوازن بعض السياسيين الاسرائيليين وبعض رجال الحكم ايضا، من عسكريين ومدنيين وأعضاء كنيست . وكان ابرز واول من طالب بانزال عقوبة الاعدام هذه ، عضو الكنيست « يهودا شعري » من الاحرار المستقلين (ر١٠١٠ ٧٤/٥/١٧) . كما طالب وزير الاحرار المستقلين في حكومة اسحاق رابين الحالية بانزال عقوبة الاعدام بالفدائيين ، مبررا حجته بالقول : « اذا نفذنا العقوبة القصوى بأشخاص يستحقون هذه العقوبة ، بسبب اعمال ارتكبوها ، نكون قد وفرنا دماء بريئة » (ر١٠١٠ ٧٤/٥/١٧) .

بعد هذه التصريحات ، انتقلت مطالبات الاعدام الى اوساط الجمهور الاسرائيلي . فحضر يوم ٥/٢٠ الى مبنى الكنيست وفد عن طلاب جامعة تل ابيب يحمل عريضة موقعة من عشرة آلاف شخص ، يطالبون بانزال حكم الاعدام بالفدائيين . وقال عضو الكنيست موشي شاحل من المعراخ انه يسعى للحصول على تواقيع ٦١ عضو كنيست على مبادرة لمشروع قانون خاص لانزال حكم الاعدام بالفدائيين (ر١٠١٠ ٧٤/٥/٢٠) . وقام سكان معلوت بمسيرة في القدس وفي ايديهم لافتات تؤيد عقوبة الاعدام وسار الى جانبهم متظاهرون من صفد يحملون نفس اللافتات . وصرح رئيس بلدية معلوت بعد ذلك ، انه أرسل دعوات لطلاب الجامعات للعمل من اجل خلق حركة جماهيرية تأييدا لتعديل القانون وتطبيق احكام الاعدام على الفدائيين . وقد أيد عضو الكنيست مناحيم بيجن فرض عقوبة الاعدام ودعا الى تأليف منظمة رسمية تتخصص بمحاربة الفدائيين (ر١٠١٠ ٧٤/٥/٢٠) .

وتقدم عدد من أعضاء الكنيست من مختلف الاحزاب بمشروع قانون الى الكنيست ، يدعو الحكومة الاسرائيلية الى الغاء الاوامر التي أصدرتها الى النيابة العامة بعدم المطالبة بفرض عقوبات الاعدام . وجاء في مشروع القانون هذا : « ان من يقتل يهوديا او يلحق به ضررا خطيرا ، او يحرض ضد اليهود ، او يحتجز اولا كرهائن ، يكون مجرما تجاه الشعب اليهودي وعقوبته الاعدام » . وتعززت هذه المطالبة ، بعريضة قدمها الى رئيس الكنيست ، رؤساء اتحادات الطلاب الجامعيين ، وموقعة من ١٠٠ ألف شخص ، بوشر بجمع التواقيع عليها منذ حادث ميونخ عام ١٩٧٢ . (ر١٠١٠ ٧٤/٥/٢٣) .

في معرض تزايد المطالبات باعدام الفدائيين ، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن وجهة نظرها في هذا الموضوع بشكل رسمي ، على لسان وزير العدل فيها حاييم تسادوك الذي قال : « ان تنفيذ احكام الاعدام لن يكون له تأثير رادع » ضد الفدائيين ، « بل قد يكون له تأثير معكوس » . وشرح ان عدم تنفيذ العقوبة يوفر حياة الجنود الاسرائيليين ، وقال ان عدم تنفيذ العقوبة ايضا يقصد به عدم « الاساءة » الى العلاقات مع سكان المناطق المحتلة . (ر١٠١٠ ٤/٥/٢٣) .

وضع العرب تحت الاحتلال

ظلت اسرائيل طوال سنوات الصراع العربي — الاسرائيلي الطويلة ، تحاول ان تخرج السكان العرب الواقعين تحت احتلالها ، من دائرة الصراع هذه . وحرصا منها على عدم فتح جبهة داخلية ، كانت تجنب العرب هؤلاء اية ردود فعل انتقامية من جانب المستوطنين عقب العمليات الفدائية الكبيرة التي يقوم بها الفدائيون . الا ان السلطات الاسرائيلية لم تنجح دائما في ذلك . فعقب عملية كريات شمونة في نيسان (ابريل) الماضي ، تعرض المواطنون الدروز العرب الى عمليات انتقامية من قبل المستوطنين الصهاينة خاصة في صفد وكريات شمونة . وعقب عملية معلوت ، توقعت سلطات الاحتلال ان تتسع حملات الانتقام ضد المواطنين العرب سواء داخل اسرائيل او داخل المناطق المحتلة . ولم تقم تخوفات الحكومة الاسرائيلية هذه في الفراغ . فقد بدرت عدة محاولات للاعتداء على المواطنين العرب عقب عملية معلوت وبعد تنفيذ عمليات سابقة عليها .